المبحث الثالث: تقييم عملية تفعيل السياسة الإجتماعية في ولاية الوادي.

إن التغيرات التي طرأت على المنظومة السياسية و الإقتصادية والإجتماعية بالجزائر،نتيجة التحولات الدولية(النظام الدولي الجديد)،أفرزت العديد من الإتجاهات الجديدة فيما يتعلق بتحسين الوضع الإجتماعي والتنمية البشرية،والتي نادت بها الدولة الجزائرية في خطابات صناع سياستها العامة بداية مطلع التسعينيات ،فالتحول الذي جاء في طبيعة ومضمون البرامج أخذ مسارات مختلفة عما كانت عليه سابقا ، من حيث معدي هذه البرامج ومحتواها،وللجماعات المحلية وكذا الآليات المحلية الأخرى الدور في تفعيل سياساتها الاجتماعية من حيث القوانين والبرامج الاجتماعية،إلا أن الواقع لم يتطابق مع ما تم الإعداد له،ولفهم هذا التباين نذهب إلى تحديد أهم النتائج والمعوقات التي تخللت تجسيد هذا الطرح،إضافة إلى إعطاء الأفاق المستقبلية التي يراها صانع القرار والتي قد تتحقق على مستوى ولاية الوادي،وهذا كل ما سنتعرض إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب1: نتائج تفعيل السياسة الاجتماعية بولاية الوادي.

تفاوتت إسهامات الفواعل المحلية بولاية الوادي في تفعيل السياسة الإجتماعية محليا من خلال مراحل صناعتها الثلاثة،وذلك إبتداء من:

أ- تفعيل عملية إعداد السياسة الإجتماعية:

وتجلى ذلك من خلال دور المجالس المنتخبة والاجهزة التفيذية في مناقشة بعض القضايا الاجتماعية والتحضيرات لها عبر الاجتماعات والمداولات العادية والاستثنائية، خلال فترة (2010-2015)،للأمور المتعلقة بالمساعدات المباشرة،و إنشاء المراكز البيداغوجية للمعاقين والإعانات الموجهة لسكان البدو والرحل..إلخ،أيضا مناقشة صرف الأغلفة المالية المتعلقة بقطاع الحماية الاجتماعية،حيث لعبت الشراكة بين الكيانات المختلفة و الأجهزة التنفيذية الدور في إقرار وتبني البرامج الحكومية الرسمية في الإطار المحلي.

وتعقد المجالس البلدية سنويا إجتماعات تحضرية لإعداد برنامج قفة رمضان وجمع كل المعلومات حوله(إحصاء عدد الأسر الفقيرة في الأحياء)،لضمان نجاح عملية توزيع هذه المساعدة،[1]على العائلات المحتاجة من أرامل ومطلقات وعديمي الدخل أو أصحاب الأجور الضعيفة.

وتسعى سنويا بعض الجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي الى وضع خطط لجمع تعداد المعاقين والنساء في وضع صعب لأجل جمع كل المعلومات المتعلقة بهم،قصد تحديد الأوليات منهم وبتالي تقديم العون المناسب لهم،وتشرف جمعية الارشاد و الاصلاح مثلا على دراسة ملفات طالبي المساعدات من

1 - وليد زغدي،مصدر سابق.

الأسر الفقيرة على مستوى الولاية،لأجل تحديد طبيعة ومضمون المساعدة والتي تكون إما تكفل نفسي،إعانة مالية أو عينية.[1]

ب- تفعيل عملية تنفيذ السياسة الاجتماعية:

تشرع العديد من الفواعل المحلية بولاية الوادي في إطار مبدأ الشراكة والتعاون إلى إنجاز وإنشاء ما تم مناقشته والمصادقة عليه من قبل المجالس النيابية،ومثال ذلك مساهمة الأجهزة التنفيذية في تنفيذ البرامج الحكومية بالشراكة مع المجالس المنتخبة وبعض منظمات المجتمع المدني المحلي كالهلال الأحمر الجزائري وجمعية الفجر للقيام بقوافل تضامنية،والتي تجوب المناطق النائية بالولاية،وتكون بمبادرة من مديرية النشاط الاجتماعي ومديرية الصحة لتقديم خدمات متعددة لسكان البدو(نفسية ،صحية ومساعدات غذائية) [2]،حيث يغلب الطابع التعاوني في مثل هذه المبادرات.

وتشير مثل هذه المبادرات إلى درجة كبيرة من روح العمل التشاركية والتكامل بين الأطياف المحلية المختلفة،وهذا لأجل تجسيد هذه السياسة الرامية إلى إعانة سكان المناطق النائية و المحتاجين لها.

ج- تفعيل عملية تقويم السياسة الاجتماعية:

فلا بد من مراجعة ما تم إنجازه لمعرفة الثغرات التي قد تقع عند تنفيذ برامج السياسة الاجتماعية،لذا تقوم بعض الآليات المحلية بإرسال تقارير حول حصيلة المنجزات من المشاريع الاجتماعية إلى الوزارة الوصية للاخطارهم بوضعية بعض الفئات التي إستفادت من الاعانات المقدمة لها،وفي هذا الاطار مثلا ترسل مصالح النشاط الاجتماعي للوزارة المعنية تقارير دورية و شهريا وسداسيا حول وضع المرأة التي تعيش في وضع صعب. [3] كما يناقش المجلس الشعبي الولائي عبر مداولاته بولاية الوادي سنويا بعض القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية،كتقييم درجة إنجاز بعض المنشأت التي تندرج ضمن البرامج القطاعية،ملفات الطفولة المسعفة...ألخ.

ويشارك المواطن في حضور عمليات إحصاء وحساب أموال الزكاة على مستوى الولاية،وله الحق في الإدلاء بأي فكرة تصب ضمن هذا المشروع وتعين القائمين عليه،وهنا تكمن درجة مشاركة المواطن في تقويمه لهذه البرنامج وملاحظته لأي جانب يتعلق بها.

وفي نفس الإطار قامت وزارة الداخلية بتعزيز هذا الدور للمواطن بدعم من الجماعات المحلية لإعادة

1 - فرج خزاني،مصدر سابق.

2 - حمزة فرجاني،مصدر سابق.

3 - صابر نصرات،مصدر سابق.

تأهيل و عصرنة وتحسين خدمات المرافق العمومية الجوارية واعتماد ميكانزمات مبتكرة كفيلة بضمان فاعلية الخدمات ذات الصلة المباشرة بالإطار المعيشي، [1]حيث يطلع المواطن على كل جديد من مخرجات الأجهزة الرسمية، ومنه يعرف صانع السياسة الاجتماعية بمدى قبول أو رفض المواطن لهذه البرامج،قصد تعديلها أو إلغاؤها أو تنفيذها.

فعلى العموم كان التفعيل في السياسة الاجتماعية من الأطراف المحلية في جميع مراحل صنعها،إلا أن هذا لا يعني عدم وجود معوقات تعترضها،وهذا ما سنشير إليه في الجزئية الموالية.

المطلب2: معوقات تفعيل السياسة الإجتماعية

وتتلخص في ثلاثة محددات أساسية نذكرها على التوالي:

أ- معوقات تنظيمية:

إن عملية إعداد وتنفيذ السياسات الاجتماعية في ولاية الوادي إعترضتها مشكلات على مستوى التنظيم والتأطير،فمثلا قضية التكفل بالمرأة المعنفة جعل لها برنامج وطني كبير إلا أن من حيث تهيئة مركز خاص يباشر نشاطه لتجسيد هذا البرنامج فهذا غير موجود،إذ تتم عملية الإصغاء للمعنفات على مستوى مقر مديرية النشاط الاجتماعي،مما يؤدي هذا الى عدم فاعلية هذه البرامج بالتكفل النفسي والاجتماعي لهؤلاء،من جهة أخرى النقص الذي تعرفه الكثير من المراكز البيداغوجية في العدد الكافي للمربيين لتقديم رعاية نفسية مقبولة خاصة لفئة المعاقين،كذلك غياب خطط موحدة للشراكة بين الفواعل المحلية في تقديم مساعدات شهر رمضان الكريم، حيث يساهم كل فاعل بالعملية لوحده دون وجود تنظيم وتنسيق بينهما.

وهذا الأمر ينشأ نوع من الفوضى في هذه العملية(حتمية وجود إستراتيجية مشتركة لتنفيذ هذا المشروع الاجتماعي).

ب- معوقات مالية:

لا يمكن أن تنجح أي سياسة إجتماعية ما لم يوجد ميزانية مخصصة لها،فالمشرع الجزائر بصفة عامة لم يخصص أبواب تتعلق بالأغلفة المالية خاصة بفئات معينة من الطبقات الهشة،فتكتفي بوضع تسميات عامة كالحماية الاجتماعية،المساعدات الاجتماعية المباشر...إلخ،فمن المفترض وجود أغلفة مالية واضحة بمزانيات ،مثل ميزانية فئة المعاقين،ميزانية الطفولة المسعفة، ميزانية المرأة المعنفة...إلخ.

هذا من جهة ومن جهة أخرى لا تلبي الميزانية الخاصة بالحماية الاجتماعية في إطار المخطط الخماسي لولاية الوادي 2010-2014 مطالب إحتياجات الفئات الاجتماعية المتعددة،فقد بلغ الغلاف المالي

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية،**السياسات الحكومية في مجال الجماعات المحلية**،الجزائر،2015،ص05.

المخصص لقطاع السكن والتعمير ما يفوق 417 مرة من حجم الغلاف المالي المخصص لقطاع الحماية الاجتماعية،وهذه صورة لأكبر المعوقات المالية التي تواجه عملية تفعيل السياسة الاجتماعية بالولاية.

هذا ما ينجر عنه عدم مقدرة الاجهزة المحلية لتقديم خدمات كافية للفئات المحتاجة المختلفة،ولا تلبي هذه المساعدات والمنح حاجات هؤلاء خصوصا إذا كان ليس لديهم راتب ،وتعتمد أيضا بعض الجمعيات على ميزانيات إفتراضية غير موجودة فعليا،كل هذا يعوق عملية تفعيل البرامج الاجتماعية وأهدافها الاستراتيجية.[1]

ج – معوقات تتعلق بالفاعليين المحليين:

نركز هنا على أربع فواعل أساسية على النحو التالي،

1- المجالس المحلية المنتخبة:

عاشت بعض بلديات الوادي حالات إنسداد وحراك داخل مجالسها بين المنتخبين،مما أثر هذا على مردودها،وبالتالي ينقص دورها في دراسة المشكلات الاجتماعية،وخير شاهد حالة الانسداد التي عرفتها كل من بلديتي الوادي والبياضة خلال فترة 2010-2014 ، من جانب آخر إهتمام بعض النواب بترقية المشاريع التنموية المحلية كالري والطرقات والتنمية الفلاحية و إهمال برامج التنمية الاجتماعية،فعلى سبيل المثال تتزايد مشكلات سكان البدو والرحل الذين يعيشون وضعا مزريا وتخلفا إنسانيا سيئا للغاية من كافة النواحي الاجتماعية والحضارية والنفسية،منتشرون عبر صحراء بلديات الوادي مثل بلدية سيدي عون،دوار الماء و سيدي خليل.[2]

إن المنظومة القانونية للجماعات المحلية لم توضح الدور الحقيقي لأجهزتها في تحسين الوضع الاجتماعي المحلي الى درجة الرفاه.

فكفاءة المنتخب المحلي بلا شك لها دور كبير قي تفعيل السياسة الاجتماعية وغيابها يعني ضعف هذا الدور في الوصول إلى فاعلية البرنامج الاجتماعي المحلي.

2- الأجهزة التنفيذية:

يعتبر هذا الفاعل أساسيا لتنفيذ السياسات العامة وتلك المرتبطة بالسياسة الاجتماعية، إلا أنها تلعب دورا سلبيا أحيانا، وهذا من خلال إرتباطها بالبرامج القطاعية المتعلقة بهذا الشأن من دون السعي للقيام بمبادرات محلية تزيد وتدعم تلك البرامج، فحري بهذا الفاعل أن يبادر بكل إسهام يصب في إطار حماية ورعاية الطبقات المحرومة من التهميش والاقصاء،وتعد البرامج التي تقوم بها مصالح مديرية النشاط الاجتماعي بولاية الوادي روتينية ولا ترقى لتطلعات المستفيدين منها.

---

1 – مقابلة مع السيد يحي بنين ،نائب عن كتلة الجزائر الخضراء بالمجلس الشعبي الوطني،مسكنه بولاية الوادي،

2 – يومية الجديد اليومي الجزائرية،بتاريخ:2016/04/28 WWW.ELJADID.ELYAWMI.COM متصفح بتاريخ:2016/04/29.

3- الجمعيات المحلية:

إن السلبية التي تتصف بها هذه الكيانات في دورها التفعيلي للسياسة الاجتماعية،هي موسمية نشاطاتها الخيرية مع عدم تنوعها وإقتصارها على جوانب إجتماعية معينة(كقفة رمضان، و المساعدات الغذائية للاسر المعوزة)،ولا تحقق برامج الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي بالوادي الرفاه الذي تتضمنه هذه السياسة،مع عدم ديمومة مساعداتها(تعطى في أوقات معينة) و قدرتها على تعميم مشاريعها الاستثمارية للطاقات المستفيدة،مثلا ورشات العمل لتعم أكبر عدد من أصحاب المواهب والحرف من العائلات الفقيرة،وضعف الكوادر من أصحاب الكفاءات في تسير برامج هذه الجمعيات ،يعصف هذا بمرور الوقت بكيانها من دون أن تحقق أهدافها،فحتمية روح التطوع و العمل الخيري بين أفراد الجمعية الواحدة يؤدي لا محال الى إثبات قوتها كفاعلا محلي قوي.

4-المواطن:

ويكمن تأثيره السلبي في عملية تفعيل السياسة الاجتماعية من خلال غياب ثقافة المشارك وضعف الإحساس بروح التضامن والعمل الخيري لرسم السياسة الإجتماعية،فالطرح الحديث لمفهوم المواطن يعطيه دورا كبير في رسم برامج الشأن العام والمحلي بفاعلية،وقدرته على تحمل مسؤوليته إزاء القضايا والمشكلات الإجتماعية المحلية ومن ثم الوطنية.

فرغم وجود معالم هذه الصفة عند أهالي الولاية و الموروثة من شيم خصوصيتهم الإسلامية،إلا أن هذه الخصلة تكاد تنعدم عند البعض،وتبقى مسؤولية تكريس هذه المبادئ وإحياءها في أذهان المواطنين على عاتق الأحزاب والتشكيلات المختلفة لمنظمات المجتمع المدني ودور المساجد للوصول الى تنشئة إجتماعية وثقافة سياسية ،تسمح لهم بالمشاركة في كل مراحل رسم السياسة الإجتماعية.

رغم تعدد هذه العراقيل إلا أن هذا لايعني بأن تفعيل السياسة الاجتماعية غير موجود محليا بولاية الوادي،فلا تزال هذه العملية تحتاج الى جهود إضافية متعددة من قبل كل الفواعل المحلية ،مع ضرورة وجود أفاق مستقبلية لدى هؤلاء وكل المتابعين لهذا الشأن،بغية إقرار برامج ومشاريع إجتماعية راقية تفرز مستويات الرفاه الاجتماعي للفقير والمحتاج من جهة وتستثمر الطاقات البشرية لهؤلاء بما يساهم ويدعم التنمية المحلية بالولاية وفق البرامج الإنمائية للحكومة الجزائرية.

المطلب3: الآفاق المستقبلية للسياسة الإجتماعية

لقد جاء التحول في مضمون السياسة الاجتماعية الجزائرية نظرا للظروف الإقتصادية والإجتماعية و الامنية الصعبة نتيجة المنظومة القانونية التي كانت سائدة و التي لم تكن لصالح الفئات الفقير،إذ أن سياسة الحماية الإجتماعية إنحرفت نحو فئات لم تكن دائما في حاجة ماسة إليها وبتالي أخذ الوضع المعيشي بين المحرومين في النزول.[1]

لذا توجب على السلطة التحول في طرحها للقضاء على التفاوت بين كل الفئات بسياسات إجتماعية،تحتاج الى مراجعة في كل مرة بما يخدم هذه الفئات ويلبي مطالبها.

بعد ما ذكرنا مضمون الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية من تفعيل للسياسة الإجتماعية، فإن المجال واسع لإمكانية زيادة فاعلية مضمون هذه السياسة مستقبلا ببرامج أخرى مندرجة ضمن طرح السلطة الجزائرية من جهة وتصور الباحث من جهة أخرى،و تبرز أفاق تفعيل السياسة الاجتماعية بولاية الوادي بمحتويات نذكر أهمها على التوالي:

أ- وجود منظومة قانونية تنظم وتبين كيفيات تنفيذ السياسة الاجتماعية محليا:

وهنا إمكانية وجود جملة من التشريعات والنصوص القانونية،ترشد صانع السياسة الاجتماعية فيما يخص الصرف و التحكم في الموارد المالية المخصصة للبرامج والمشاريع المحلية والقطاعية،بما يؤدي الى تعميمها على كل من هو في حاجة إليها من الشرائح المعوزة الموجودة في الأماكن الحضرية أو القروية أو النائية(التوزيع العادل)،وتزول مظاهر الفساد الإداري والمالي حال تنفيذها في جميع المستويات.

ب- توفر ميزانيات مالية مخصص للفئات الهشة:

هذا يعني وجود أغلفة مالية موازية للأغلفة المالية التي تقدم للقطاعات الاخرى (كالتعمير،الري) تخصصها السلطة حسب نوع الفئة في مخططاتها الخماسية،مع وجود أليات محلية رسمية تباشر توزيع هذه الميزانية(التسيير و التجهيز)،وتخضع هذه كباقي الميزانيات للرقابة و المحاسبة المالية .

ج- الإنتقال من تحقيق الرفاه الى تطوير الرفاه:

فتحقق ما سلف من الأفاق يؤدي للوصول لدرجة من الرفاه الإجتماعي للفئات المحتاجة بولاية الوادي،ويصب هذا في إطار التنمية المستدامة التي تسعى إليها أرضية ما بعد 2015

1 - أحمد طعيبة،"**أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994**،"(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1998)،ص75.

والتي تقوم على عاملين أساسيين هما:

1- التضامن بين الأجيال من حيث الحفاظ على رأس المال البشري والإجتماعي والإقتصادي والبيئي للإجيال الصاعدة.

2- التضامن داخل الأجيال من حيث التوزيع العادل لظروف الرفاه داخل نفس الجيل.

وهذا بغرض السعي لتحسين رفاه الإنسان أو على الأقل الحفاظ عليه.[1]

حيث لا يتم هذا إلا بتوفر الموارد المالية والبشري والقانونية التي تعتمدها كل الأطراف المحلية الرسمية وغير رسمية،للقضاء على كافة مظاهر البؤس الإجتماعي في الإطار المحلي.

3- التحول من حالة الاستفادة من السياسة الإجتماعية إلى المشاركة في صناعتها :

فإذا تحقق كل من هذه الأفاق فهذا يعني مشاركة حتمية ممن هم معوزين بالأمس (بعد إستفادتهم من الإعانات المقدمة لهم) في مجالات التنمية المحلية،جنبا الى جنب مع الفواعل الأخرى من خلال ورشات ومؤسسات إنتاجية تساهم في تنمية الإنتاجين المحلي والوطني.

هنا يصبح هؤلاء طرفا فاعلا في صنع السياسة الإجتماعية بمراحلها الكاملة وهذه هي قمة الأهداف المحققة من تفعيل السياسة الاجتماعية.

4- الحياة الكريمة (قمة رفاهية):

يصبح من كان ضعيف ومهمش إجتماعيا يعيش حالة إجتماعية إقتصادية وسياسية في أعلى صورها،يتوفر على الضروريات والهامشيات من ملبس ومشرب ومسكن وخدمات إجتماعية راقية...،وأمن وإستقرار نفسي ، 2ودرجة مشاركة فعالة في كل شؤون الحياة المحلية والوطنية،ويصبح عنصرا وطاقة بشرية هامة في صنع السياسات العمومية،ومتحملا مع باقي الفواعل الأخرى هم ومسؤولية السياسة الاجتماعية.

1 - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي الجزائري: **www.cnes.com** متصفح بتاريخ:2016/05/04.

2 - محمد أحمد عمر،"نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي"،**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،جامعة الوادي،العدد الثامن،سبتمبر2014،ص16.

خلاصة الفصل

تعد عملية تفعيل السياسة الاجتماعية بولاية الوادي بين 2010–2015 أحد القضايا الجديدة التي تدور بين الأطراف المحلية الرسمية وغير رسمية ،لما لها من دور في ترقية الحياة المعيشية للأسر الفقيرة بالولاية خاصة منها الموجودة في المناطق القروية والنائية.

ومع شيوع العديد من مظاهر إعانة المحتاج لدى ذهن أهالي هذه المنطقة والمتجذرة تاريخيا عندهم ،إلا أن مسؤولية إعداد وتنفيذ برامج السياسة الإجتماعية يبقى على عاتق الجماعات المحلية وباقي الأجهزة التنفيذية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني.

فالشيئ المستخلص هنا هو أن واقع السياسة الاجتماعية بهذه الولاية ما هو إلا إمتداد لعقلية صانع السياسة العامة الكلية،فبرغم من الإسهامات المحلية في تفعيل برامج فئة المعاقين والطفولة المسعفة والنساء المعنفات ...إلخ،إلا أن هذا لا يمكن الحكم عليه بأنه إنجاز يستحق التقدير،و يبقى جهد محدود يحتاج إلى الكثير من التعديلات والمراجعات من طرف السلطة المركزية والفواعل المحلية.

فالإصلاحات التي باشرتها السلطة ولا تزال تنادي بها تبقى مرهونة بالارادة الحقيقية لها ومدى تعاون باقي الأطراف الأخرى لأجل تحقيق غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوصول بالمواطن الى الرفاه و الأمن الاجتماعي في عالم يشهد تحولات دولية على كافة الأصعدة، كالإنخفاض في سعر العالمي للبترول وما يعرف بالربيع العربي...